دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)

د. يوسف الحاج هارون يوسف
أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية
جامعة الجنينة

المستخلص:

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م). هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان وتسليط الضوء على مدى تأثير هاتين الظاهرتين على الاقتصاد السوداني. طرحت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها: هل توجد علاقة بين البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة؟ وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟ وكيف يؤثر البطالة على التضخم؟ إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي في تحليل البيانات. تم الحصول البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدلات البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: العمل على تشجيع القطاعات الحقيقية في الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ويوفر فرص التشغيل وينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، وأهتمام الدولة بآثار التضخم وتجنب مخاطره عن طريق السياسات المالية والنقدية.

الكلمات المفتاحية: العلاقة، السببية، البطالة، التضخم، السودان.

Studying the causal relationship between the problems of unemployment and inflation in Sudan during the period (2000 – 2023AD)

Dr. Yousif ELhaj Haroun Yousif

Abstract:

The study addressed the causal relationship between the problems of unemployment and inflation in Sudan during the period (2000 - 2023). The study aimed to identify the causal relationship between the problems of unemployment and inflation in Sudan and to shed light on the extent of the impact of these two phenomena on the Sudanese econ-

omy. The study problem was raised in a number of questions, the most important of which are: Is there a relationship between unemployment and inflation in Sudan during the study period? What is the nature of the relationship between them? And how does unemployment affect inflation? The study used the descriptive and analytical approach and the econometric method in analyzing the data. The data were obtained from the Central Bureau of Statistics and the annual reports of the Central Bank of Sudan. The study reached a number of results, the most important of which are: There is a unidirectional causal relationship between unemployment rates and inflation in Sudan during the study period. The study recommended a number of recommendations, the most important of which are: Working to encourage real sectors in the economy would lead to increased production and productivity, provide employment opportunities and reflect positively on economic activity, and the state's interest in the effects of inflation and avoiding its risks through fiscal and monetary policies.

Keywords: Relationship, causality, unemployment, inflation, Sudan.

المحور الأول. الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة:

المقدمة:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلتي البطالة والتضخم تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج وتحاول الحكومة دائماً إلى إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب تلك الظواهر وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من البطالة أو التضخم العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة لتلك المشاكل. وسعت السودان كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط معدلات البطالة والتضخم بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وما ذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب. عانى الاقتصاد السوداني لفترة من الزمن من وجود معدلات البطالة المرتفعة والتي تعني انخفاض مستويات الناتج والتي بدورها قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم، بالتالي هذه الدراسة تحاول تحليل العلاقة السببية بين المتغيرين في السودان خلال الفترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين البطالة والتضخم في السودان ولكن هذه العلاقة يوجد بها قصور محتاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لمعرفة اتجاه العلاقة وحجم الأثر بينهما،

لذلك نبعت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة بين البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة؟

ما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

كيف يؤثر البطالة على التضخم؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يمكن أن تساعد الباحثين في إجراء البحوث العلمية والاستعانة بها كدراسة سابقة وتحديد الفجوات البحثية بالإضافة إلى ذلك سد الثغرات في المكتبات.

الأهمية العملية:

تمثل هذه الدراسة إطار عملي مرجعي لصانعي ومتخذي القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بمعرفة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على العلاقة بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

تسليط الضوء على مدى تأثير مشكلتي البطالة والتضخم على الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة، وتقديم التوصيات التي تساعد على صانع القرار في التقليل من معدلات البطالة والتضخم.

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين البطالة والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي في تحليل البيانات.

مصادر جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة بصورة أساسية على المصادر الثانوية من كتب ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى التقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والتي ساهمت في بناء الإطار النظري للدراسة وتغطية الجانب التطبيقي للدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان.

الحدود الزمانية: خلال الفترة من (2000 – 2023م).

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لثلاثة محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري للدراسة، المحور الثالث الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة التي سبقتها في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة ويستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حسب التسلسل التاريخي.

1. دراسة عثمان (2013):

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان خلال الفترة (1970 – 2009م)، هذه الدراسة أظهرت أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور وإتجاه العلاقة بينهم، قامت الدراسة بصياغة نموذج قياسي آني ضم خمس معادلات تخص متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث استخدمت في ذلك طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل، أوصت الدراسة بالاهتمام بالبطالة لأثرها السالب على الاقتصاد وربط زيادة الأجور لزيادة الإنتاج، عدم تمويل الزيادات في الأجور تمويلاً تضخمياً لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأسعار وبالتالي إرتفاع تكاليف المعيشية الأمر الذي يقود الى تآكل الأجور.

2. دراسة سنوسي علي وبن البارا محمد (2015م):

هدفت الدراسة إلى تقدير العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة باستخدام بيانات حول المعدلين في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013م) وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص وكذلك أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، حيث يعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وذلك لتحليل وتقدير معدل التضخم والبطالة، اتضح من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة والنتائج المتحصل عليها وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

3. دراسة إدريس زغاد (2019م):

هدفت الدراسة إلى إبراز ظاهرتي البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر خلال الفترة (1980 – 2018م). تمثلت أهمية الدراسة في محاولة تحليل كل من واقع ظاهرتي البطالة والتضخم باعتبارهما من الأمور التي ينبغي إعطاءها أهمية نظراً لأثارهما السلبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعانيها الاقتصاد عامة والمواطن الجزائري خاصة, كما يمكن أن يستمد أهمية أن مشكلتي البطالة والتضخم تهم صناع القرار الاقتصادي فأنه كان من الضروري تحديد وإبراز العلاقة بين الظاهرتين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي في

الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة ببرنامج Eviews9. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة توازنية بين المتغيرين طوال فترة الدراسة.

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في العلاقة السببية بين البطالة والتضخم. ولكن اختلفت ان الدراسات السابقه لم تتناول العقد الأخير لهذه العلاقة بين البطالة والتضخم حيث تغطي هذه الدراسة الفترة من 2000 حتى 2023م وهي الاشمل مع تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين البطالة والتضخم.

المحور الثاني. الإطار النظري للدراسة:

البطالة:

يعتبر الاستخدام الكامل من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً كاملاً، وباستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية، وبعبارة أخرى هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروض من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

تعريف البطالة:

يعرف البطالة بأنها وجود قوة العمل في مجتمع ما قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملاً. وأيضاً يمكن أن يعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشر) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة يتم استخدام المعالة التالية: (مجيد، عفاف، ص327 – 328).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{إجمال القوة العاملة}}$$

أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين خمسة أنواع أساسية من البطالة وهي: البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة الموسمية، والبطالة المقنعة.

1. البطالة الاحتكاكية:

ويعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة. وقد تظهر بهذا النوع من البطالة بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل والتكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجراً أو الانتقال من منطقة إلى أخرى.

2. البطالة الهيكلية:

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وهذا التحول يؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن

تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكنها أن تجد لها فرص عمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي. كما يمكن أن تحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطوراً، ذلك الانتقال يؤدي إلى ظهور هذا النوع البطالة. (فريد، عبدالوهاب، 2007م، ص51).

3. البطالة الدورية:

إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي تقود إلى ظهور البطالة الدورية، يعني أن هذا النوع من البطالة يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة، بينما في حالة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة. (بن طاجين،2010م، ص13).

4. البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية هي بطالة تنشأ في بعض الأنشطة الاقتصادية الموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى. وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر. ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية، لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساساً. (مجدي، 2009م، ص27).

5. البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجوراً، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحاً من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقاً على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من أجل تلافي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة. (علي، 1998م، ص115).

تكاليف البطالة:

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة: التكاليف الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية. من الناحية الاقتصادية فقدان المجتمع لإنتاج السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة، ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الجنيهات بالنسبة للمجتمع، وهي خسارة غير

قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج.

أما من الناحية الاجتماعية فتنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب تدني الدخول أو فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر وارتفاع معدلات الجريمة ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بصفة عامة. وأن التكاليف الاجتماعية للبطالة غالباً ما تتحملها الطبقات الفقيرة في المجتمع. (فريد، عبدالوهاب، مرجع السابق، ص56).

أسباب البطالة في السودان:

تتعدد أسباب البطالة في السودان وتعود في أغلب الحالات إلى عوامل داخلية، ومن أهم تلك الأسباب:

1. ضعف البنية التحتية للاقتصاد السوداني وضعف عائد الاستثمار مما لا يشجع على المزيد من الاستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل ويزداد عدد العاطلين.
2. زيادة معدلات النمو السكاني وبالتالي زيادة الداخلين إلى سوق العمل.
3. عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية.
4. عدم توفر معلومات عن فرص العمل المتاحة (جانب الطلب) والكوادر التي تبحث عن عمل (جانب العرض).
5. ضعف المناخ الاستثماري مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والإقليمي مما يؤدي إلى عدم جاذبية الدولة للاستثمار الوطني والأجنبي، ويعني هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تنخفض فرص التوظيف.
6. نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين وخصوصاً الشباب منهم إلى ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل مما شكل زخماً في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن.
7. الكساد الاقتصادي نتيجة للدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية ومن ثم الإنتاج، فيزداد المخزون السلعي ويقل الاستثمار، ويؤدي ذلك إلى انخفاض العمل على خدمات عناصر الإنتاج ومن بينها العمل.
8. النزوح من الريف إلى المدن بسبب النزاعات والحروب القبلية.
9. التباين في الخدمات العامة والاجتماعية بين الريف والحضر. مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، مما يؤدي إلى ظاهرة النزوح إلى المناطق الحضرية.
10. توطين الصناعات في المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة، وهذا يؤدي إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل بعائد أفضل. (ماجدولين، 2015م، ص30).

ظاهرة البطالة في السودان:

الجدول رقم (1) يوضح معدلات البطالة في السودان خلال الفترة (2000-2023م)

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
2000	15.2	2012	18.7
2001	15.0	2013	19.1
2002	15.8	2014	22.3
2003	16.3	2015	25.3
2004	16.3	2016	28.5
2005	16.2	2017	32.1
2006	17.1	2018	20.6
2007	20.2	2019	22.1
2008	20.0	2020	25.0
2009	17.3	2021	28.3
2010	17.8	2022	32.1
2011	18.3	2023	45.9

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2000 – 2023م).

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعلى معدلات البطالة في السودان في الأعوام 2017م، 2022م، 2023م، في العام 2017م قدر معدل البطالة بحوالي 32.1 % يعزي ذلك إلى زيادة نمو عدد السكان وزيادة القوى العاملة (القادرين على العمل)، وبالتالي يزيد معدل البطالة مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد العاطلين، بالإضافة إلى زيادة عدد الخريجين. وفي العام 2023م قدر معدل البطالة بحوالي 45.9 % يعزي ذلك إلى سبب الحرب الدائر في السودان منذ 15 أبريل 2023م حيث فقد كثير من العمالة وظائفهم بسبب الحرب وإغلاق الشركات والمصانع بسبب تعرضها للنهب والتدمير، والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمالة.

التضخم:

التضخم هي ظاهرة عالمية تشمل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومن المعروف أن عدم استقرار الأسعار يمكن أن يكون أرتفاعاً أو انخفاضاً، عندما يكون هناك ارتفاعاً في الأسعار معنى ذلك أن هناك تضخم، أما إذا كان هناك انخفاضاً في الأسعار معنى ذلك أن هناك انكماش.

مفهوم التضخم:

إن أصل كلمة تضخم هو ضخم أي كبر أو زاد، فالشيء المتضخم هو شيء غير مناسب وغير مرغوب فيه، وكما يوجد التضخم في مجال الاقتصاد فإنه يوجد في مجالات أخرى كالطب مثلاً مثل تضخم الكبد وغيرها. والتضخم في اللغة يعني الزيادة غير المرغوب فيها. وقد اكتسب التضخم العديد من المفاهيم في الفكر الاقتصادي ولم يوجد حتى الآن مفهوم محدد أو تعريف

محدد وواضح للتضخم، فبعض من الاقتصاديون يعتقدون أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة أكبر من السلع المعروض مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الآخر يعتقد أن التضخم قد يحدث نتيجة لزيادة الإنفاق القومي أكبر من الزيادة في الإنتاج. والبعض الآخر يعتقد أن التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبناء على ما تقدم يمكن أن نعرف التضخم: هو عبارة عن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار في الدولة نتيجة للزيادة في كمية النقود المتداولة أو نتيجة لفائض الطلب عن المعروض من السلع والخدمات أو نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج. ويمكن حساب معدل التضخم على النحو التالي: (عبد القادر، رمضان، 2005م، ص179).

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

أنواع التضخم:

يتم تحديد أنواع التضخم إسناداً إلى عدة معايير نذكر منها:

أ. تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العاملة للأسعار وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

1. التضخم الطليق:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى، التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. (غازي، ص57).

2. التضخم المكبوت:

تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل في تجميد الأسعار والرقابة على الصرف، فرض حد أقصى للسعر.

3. التضخم الكامن:

يظهر هذا النوع من الضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. (عقيل، 1999م، ص191).

ب. تعدد القطاعات الاقتصادية:

يختلف التضخم في قطاع السلع على ذلك الموجود في السوق عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

1. التضخم السلعي:

يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2. التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحاً كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

ج. مدى حدة الضغط التضخمي:

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

1. التضخم الجامح:

يعد من أشد أنواع التضخم فهو نتيجة حتمية لارتفاع شديد ومستمر في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها وينجم عنها إنهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية.

2. التضخم الزاحف:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتكمن خطورته في أثره النفسي والذي يدفع الإفراد إلى قبوله والتعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية في الأسعار. (حربي، 2006م ص163).

د. التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

1. تضخم جذب الطلب:

يندرج هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي إلى ارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

2. تضخم جذب التكلفة:

يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة اكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

3. التضخم المستورد:

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة. (بسام، 2006م، ص150).

أسباب التضخم:

نظراً لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم، هذا مما أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم، ومن تلك النظريات هي:

1. نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات ناتج عن زيادة الإنفاق سواء كان الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي بشكل يفوق الطاقة

الإنتاجية للاقتصاد القومي، فإن تلك الزيادة بالضرورة تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. (محمود، كاظم، 2003م، ص180).

2. نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الأساسي لظهور ظاهرة التضخم يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، أي بمعنى أن المنتجون دائماً يلجاون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح، بينما يلجأ العمال من نقابات العمال إلى المطالبة من المنتجين لزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور من أجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح، فإن تلك الارتفاع في تكاليف الإنتاج تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

3. نظرية التضخم الهيكلي:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الأساسي لظهور ظاهرة التضخم يرجع إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية التي تحدث في الطلب الكلي بشكل يفوق التغيرات في العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا النوع من التضخم يكون أكثر انتشاراً في اقتصاديات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون تضخماً ناجماً بسبب زيادة الطلب وليس زيادة التكاليف. (غازي، ص101).

آثار التضخم:

يعكس التضخم آثاراً ومشاكل اقتصادية وإجتماعية مما يترتب عليها:

1. تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

فمثلاً الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة، فبعضها يحقق أرباحاً والبعض الآخر يحقق خسائر، حيث أن فئة الدخول المحدودة أو الثابتة نسبياً وتشمل أصحاب الرواتب وحملة السندات تتحمل خسائر بشكل انخفاض في دخولها الحقيقية. أما الفئة الأخرى التي تتأثر بالتضخم هي أصحاب المشروعات التجارية والصناعية التي ترتفع دخولهم النقدية بمعدلات أكبر من معدل التضخم وبذلك يحققون أرباحاً أي زيادة دخولهم الحقيقية مع زيادة الأسعار.

2. تأثير التضخم على توزيع الثروة بشكل أصول عينية:

أن الأفراد الذين يملكون عقارات وأراضي يزيد حجم ثروتهم في حالة التضخم، بحيث يصبح بإمكانهم بيع هذه العقارات والأراضي بمبالغ نقدية تفوق ما دفعوه عند قيامهم بالشراء.

3. تأثير التضخم على توزيع الثروة بشكل أصول نقدية:

لذلك فإن الأفراد الذين لديهم أصول نقدية سوف يتعرضون للخسائر أثناء وجود حالة التضخم، حيث يتقاضون سعر الفائدة غالباً ما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الزيادة في الأسعار، مما يترتب عليه انخفاض في قدرتهم الشرائية، أي بمعنى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة.

4. تأثير التضخم على الأستثمار:

يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات والمواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في التكاليف للمشروعات

الجديدة ومن ثم يقل معدل الربح لهذه المشروعات مما يحجب المستثمرون الأجانب من القيام في الأستثمار في الدولة التي تعاني من مشكلة التضخم وذلك يؤثر سلباً على مسار التنمية الاقتصادية في الدولة المعني بالتضخم.

5. تأثير التضخم على التجارة الخارجية:

لذلك أن الدولة الذي يعاني من حالة التضخم بمعدلات أعلى من الدول الأخرى تصبح عندئذ السلع المستورة من الخارج أرخص من السلع المنتجة محلياً مما يترتب عليه زيادة الاستيراد وحفظ الصادرات وذلك لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك لارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية. (خالد، أحمد، 2002م، ص77 – 78).

طرق علاج التضخم:

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف مسبباته ويمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم:

أ. السياسة النقدية:

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، وتتمثل أدواتها فيما يلي:

1. التحكم في الإصدار النقدي:

يمكن للسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في إصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي اكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

2. سعر الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

3. عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق. (صالح، 2000م، ص80).

ب. السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسية المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة يهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منه:

1. الرقابة على الضريبة:

إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضاً عن رفع معدلات

الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استمارات منتجة.

2. الرقابة على الإنفاق العام:

الضغط على الاتفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فعالية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية. (بن عربة، ص24).

ظاهرة التضخم في السودان:

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعانى من التضخم ولفترات طويلة وأن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثه. يعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية الاقتصادية برمتها وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاظم دوراً كبيراً في ارتفاع حدة التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي وعلاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة عجز الميزانية. الجدول التالي يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)

الجدول رقم (2) يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 - 2023م)

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
2000	8.1	2012	44.4
2001	5.0	2013	41.9
2002	8.3	2014	25.7
2003	8.3	2015	12.6
2004	12.6	2016	30.5
2005	5.6	2017	25.2
2006	15.7	2018	72.9
2007	8.8	2019	57.0
2008	14.0	2020	269.3
2009	11.0	2021	318.2
2010	15.4	2022	138.8
2011	18.9	2023	238.3

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2000 – 2023م).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن معدلات التضخم ظلت شبه مستقرة خلال الفترة (2000 – 2007م) حتى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 والتوقيع على اتفاقية السلام وما صاحبها من توسع في الإنفاق الحكومي وانفصال جنوب السودان وما تبعه من توقف التدفقات الاستثمارية الخارجية وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 14 % في العام 2008 واستمر ارتفاع معدل التضخم حتى العام 2013م ويعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية وخاصة المحروقات بسبب رفع الدعم جزئياً عنها ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام 2013م, ثم انخفض معدل التضخم مرة أخرى إلى 25.7 % في العام 2014 يعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي الاسعافي الذي نفذ خلال الفترة (2012 – 2014م). وفي العام 2015م انخفضت معدلات التضخم إلى 12.6 %, ثم ارتفعت مرة أخرى في العام 2016م إلى 30.5 % وجاء الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة بعد خفض الدعم الحكومي بالإضافة إلى زيادة تكاليف الاستيراد وتدهور سعر الصرف. وفي العام 2018م سجل معدل التضخم 72.9 % ويرجع ذلك الارتفاع إلى رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ثم ارتفع معدلات التضخم في أعوام 2020م و2021م و2023م ويعزي ذلك إلى رفع الدعم الكلي عن السلع.

المحور الثالث. الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات:

دراسة تطبيقية لأثر العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في السودان خلال الفترة (2000م – 2023م). يتم في هذه الجزئية تعريف بالنموذج وتحليل بياناته للوصول إلى أفضل نموذج لأثر معدل البطالة على معدل التضخم باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-Views.

توصيف النموذج:

سنتحدث في هذه الجزئية عن التعريف بمتغيرات النموذج، وتحديد الشكل الرياضي، والإشارات المتوقعة لمعالم الدالة.

1. التعريف بمتغيرات النموذج:

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوى على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي. وتتمثل متغيرات النموذج في الآتي:

المتغير التابع: وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة، وهو معدل التضخم.

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع، ولا تتأثر

بقيمة المتغير الأخر في المعادلة، وتتمثل في معدل البطالة.

2. تحديد الشكل الرياضي:

يمكن تمثيل الدالة بالعلاقة الخطية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقاً للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة وأثر بين البطالة والتضخم.

يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$Y = a + b\,x + u$ معادلة النموذج

$Y = a + b\,x$ معادلة النموذج المقدر

حيث أن:

Y = معدل التضخم يتمثل (متغير تابع).

A = الثابت الذي لا يتأثر بمعدل البطالة.

B = ميل دالة الاستثمار (وهو يشير إلى التغير في معدل التضخم Y من نتائج التغير في معدل البطالة x بوحدة واحدة).

X = هي معدل البطالة ويتمثل (متغير مستقل).

U = هو المتغير العشوائي.

3. الإشارات المتوقعة للمعلمات:

الثابت: وهو يمثل قيمة معدل البطالة عندما تكون قيم المتغير المستقل في النموذج تساوى صفر ومن المتوقع أن تكون إشارته موجبة.

المعلمات:

B0: نسبة لوجود علاقة طردية بين Y، X فمن المتوقع أن تكون إشارة المعامل موجبة.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائيE-Views تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (3) يوضح تقدير النموذج المعدل

المتغير	معامل الانحدار β (قيمة بيتا)	مستوي دلالة t المحسوبة	المعنوية Sig
المستقل (معدل البطالة) التابع (معدل التضخم)	0.236 0.369	5.214 3.147	0.000 0.000
المؤشرات الإحصائية			
(Constant) الثابت			2.428
R معامل الارتباط			0.745
R2 (معامل التحديد)			0.760
Error of the Estmate (الخطأ المعياري)			0.725
Adjusted R2 (قيمة معامل الارتباط المعدل)			0.703
F change (قيمة F المحسوبة)			19.000
Sig F change (مستوي دلالة F المعنوية المحسوبة)			0.012

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

حيث أن:

β: يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج.

Sid Error: خطأ التقدير وهو يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات (كلما صغر قيمته كلما دل على قلة الأخطاء المعيارية).

T: يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة (كلما كبر قيمتها دل على معنوية المتغيرات المستقلة).

Sig: يعبر عن اختبار معنوية النموذج والمتغيرات المستقلة (كلما كان قيمتها أقل من 0.05 دل على معنوية النموذج).

R: هو معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى الارتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (كلما كبرت قيمتها دل على قوة الارتباط سواء كان طردي أو عكسي).

R2: هو معامل التحديد وهو يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويستخدم لنفس غرض معامل الارتباط (R) ولكنه أدق.

F: هو اختبار تحليل التباين.

Durbin – Watson stat: اختبار الارتباط الذاتي.

النموذج المقدر:

معادلة النموذج $Y = a + b\,x$

$$Y = 2.428 + 0.236\,X$$

تقيم النموذج:

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد (R2): وهو يعبر عن مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويساوى (76 %) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسئول بنسبة 76 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي عبارة عن 24 % عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

المعيار الاقتصادي:

إشارة المقدرة لمعامل الثابت موجبه وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

إشارة حجم البطالة موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

المعيار القياسي:

هذا فيما يتعلق بمشاكل الاقتصاد القياسي وتتمثل في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة اختلاف التباين:

أولاً. مشكلة الارتباط الذاتي:

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي وذلك من خلال قيمة دربن واتسون وتظهر قيمة اختبار ديربن واتسون (1.70) وتشير هذه القيمة إلى عدم وجود

مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً. مشكلة اختلاف التباين:

من خلال اختبار White لاكتشاف اختلاف التباين نجد أن القيمة الاحتمالية (0.578) أكبر من (0.05) معنى ذلك أننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (White Heteroskedasticity Test).

يتضح مما سبق هو أن المتغير المستقل (حجم البطالة) يؤثر فعلاً على المتغير التابع (التضخم) وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل التحديد وهي مرتفعة وقيمتها (0.76) بمعنى أن حجم البطالة تؤثر بطريقة مباشرة وبنسبة (76 %) في معدل التضخم، وهي نسبة كبيرة تدل على أن المتغير المستقل ذو تأثير كبير على معدل حجم التضخم، وبذلك أكدت الدراسة أن حجم البطالة لها دوراً في معدل التضخم. وأيضاً يمكننا الوصول إلى خلاصة تحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتمثل في معادلة التنبؤ بقيمة المتغير التابع معدل التضخم وهي كما يلي:

معدل التضخم 2.428 + 236 0 معدل البطالة

عليه فقد توصل الدراسة إلى الآتي:

1. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل التضخم إلى معدل البطالة أي أن الزيادة في معدل التضخم هي السبب في معدل البطالة في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).
2. توجد علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل البطالة موجب وهذه النتيجة تختلف مع نظرية فلبس الذي ينص على أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم فهي لا تتفق مع واقع الاقتصاد السوداني كما أن القيمة الاحتمالية لها أقل من(0.05)، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في المدى القصير في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).

النتائج:

استناداً إلى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدلات البطالة والتضخم، أي أن الزيادة في معدل التضخم هي السبب في معدل البطالة في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).

توجد علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل البطالة موجب وهذه النتيجة تختلف مع نظرية فلبس الذي ينص على أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم فهي لا تتفق مع واقع الاقتصاد السوداني كما أن القيمة

الاحتمالية لها أقل من (0.05)، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).

هنالك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم والبطالة.

تؤكد نتائج الدراسة بأن المتغير المستقل (البطالة) في النموذج يؤثر على التضخم حيث أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.76) وهذا يعني أن متغير البطالة يؤثر في المتغير التابع (التضخم) بنسبة 76 % والباقي قدره 24 % عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

التوصيات:

من خلال النتائج أوصي الباحث بالاتي:

- أهتمام الدولة بآثار التضخم وتجنب مخاطره عن طريق السياسات المالية والنقدية.
- ضرورة إتباع الدولة بسياسات نقدية ومالية واضحة لخفض معدلات البطالة.
- العمل على تشجيع القطاعات الحقيقية في الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ويوفر فرص التشغيل وينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.
- مراجعة السياسة النقدية وضبط كمية النقود من أجل استقرار المستوى العام للأسعار.

الهوامش:

(1) إدريس زغاد، العلاقة بين التضخم والبطالة خلال الفترة (1980 – 2018م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2019م .

(2) بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.

(3) بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الجزائر في الفترة (1967 – 1992م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

(4) بن طاجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة ورقلة ، 2010م.

(5) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006م.

(6) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002م.

(7) سنوسي علي وبن البارا محمد، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013م)، مجلة العلوم الإحصائية العدد السابع، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2015م.

(8) صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2000م.

(9) عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، 2005م.

(10) عقيل جاسم عبد االله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، 1999م.

(11) علي لطفي وشركاؤه، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998م.

(12) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب، جامعة الاسكندرية.

(13) فريد بشير طاهر، عبدالوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية للنشر، الطبعة الأولى، المنامة، 2007م.

(14) ماجدولين عوض الخضر, بطالة الخريجين وأثرها على النمو الاقتصادي (2008 – 2013م)، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.

(15) مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب المشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

(16) مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى دار الهدى للنشر.

(17) محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2003م.